السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة اليمنية:

دراسة في جهود حل الأزمة

صباح كزيز

باحثة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

مدوخ نجاة

باحثة، جامعة محمد خيضر، بسكرة

الملخص

في إطار جهود حل الأزمة اليمنية، ووقف العمليات المسلحة والاقتتال الحاصل داخل اليمن، ومن أجل ضمان عودة كل الأطراف اليمنية إلى الحوار بغية إيجاد حل سياسي، برزت المساعي الجزائرية لحل هذه الأزمة من خلال طرحها مبادرات سياسية تدعم الخيار السلمي. وعلى هذا الأساس حاولنا من خلال هذه الدراسة، البحث في طبيعة الموقف الجزائر وأبراز النقاط الأساسية التي تناولتها المبادرة ، إضافة لمحاولة إبراز مدى تأثير الموقف الجزائري على أطراف الصراع الخارجية وتحديدا إيران والسعودية ، وكذا محاولة معرفة مدى حظوظ وفرص نجاح المبادرات الجزائرية خاصة في ظل تعقد الأزمة اليمنية باعتبارها جزء من صراع إقليمي كبير، إضافة إلى ضعف الحضور السياسي للجزائر في منطقة البحر الأحمر، وخصوصا أن الوضع على أرض الواقع يتوجه إلى التأزم أكثر.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية، الأزمة اليمنية، المبادرة الجزائرية، الصراع الطائفي، المملكة السعودية العربية، الدولة الإيرانية.

مقدمة.

عرف العالم ظاهرة الدول العاجزة، سواء كمصدر أو محصلة للنزاع بين المجموعات الطافية، وهذا ما يمكن أن نلمسه في الأزمة اليمنية إذ تعد اليمن أحد الدول التي عرفت تحولا في المنظومة السياسية والاجتماعية، أثرت على التركيبة و التماسك العرقي في الدولة. وباعتبار أن اليمن يمثل إحدى الدوائر المهمة لمعادلة الأمن والاستقرار لدول المنطقة العربية، فإن ما يشهده من تطورات وتحديات تطال في تأثيراتها بالضرورة هذه الدول، وبالنظر لبنيته الاجتماعية القبائلية والسياسية التسلطية من ناحية، وغياب الثقافة الديمقراطية من ناحية أخرى، وتردي أوضاعه التنموية والسياسية والاقتصادية، وسيادة الاضطراب و اللاأمن الداخلي، واحتمالية انتقال هذه الأجواء إلى بقية أقطار المنطقة العربية من ناحية ثالثة، وانطلاقا من كون الجزائر جزء من المنطقة العربية أين لا يمكن أن تكون بعيدة عن التطورات التي تشهدها دول المنطقة خاصة في ظل تداعيات الحراك العربي بحيث تبنت خيارات على مستوى سلوك الخارجي اتجاه قضايا المنطقة بحيث تعددت المحددات المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في الأزمة اليمنية من اجل إيجاد آليات عمل عربي مشترك تجاه القضايا العربية .

و في هذا الإطار تعالج هذه الدراسة **إشكالية** أساسية وهي: ما مدى نجاح المساعي والجهود الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة اليمنية؟

انطلقت الدراسة من فرضيتين رئيسيتين:

- **الفرضية الأولى/** يرتبط تعقد الأزمة اليمنية بتدخل الأطراف الخارجية في مقابل هشاشة وضعف التركيبة البنيوية للدولة.

- **الفرضية الثالثة/** يرتبط نجاح المبادرة الجزائرية في حل الأزمة اليمنية ومواجهة تداعياتها المحيطة بأمن الدول العربية تضافر الجهود على المستويين الوطني اليمني والإقليمي العربي – الخليجي.

وقد تم معالجة الموضوع وفقا لثلاث المحاور على النحو التالي:

المحور الأول / الأزمة اليمنية.. أسبابها وأطرافها

المحور الثاني / جهود الجزائر في حل الأزمة اليمنية

المحور الثالث / تأثير سياسة الجزائر تجاه الأزمة اليمنية على علاقاتها مع إيران و السعودية

المحور الأول / الأزمة اليمنية.. أسبابها وأطرافها

أولا / بداية الأزمة اليمنية

بدأت سلسلة الاضطرابات في اليمن مع حراك الشعب اليمني في فيفري 2011 فور ثورة 25 يناير المصرية وما سبقها ووازاها من انتفاضات وحراك في سوريا وتونس وليبيا والبحرين. وكانت أبرز أحداث الحراك اليمني انفراط التحالف الذي كان يربط علي عبدالله صالح ورفيقه "اللواء ركن" علي محسن صالح، قائد الفرقة الأولى بالجيش، و تلى ذلك توجيه وزراء مجلس التعاون الخليجي، دعوة للرئيس اليمني ومعارضيه، لإقامة حوار بالمملكة العربية السعودية[1] ، والتي بمقتضاها تمخضت المبادرة الخليجية، التي حددت خارطة طريق لمرحلة الانتقال السياسي في اليمن، على أن يؤدي الحل السياسي الذي سيفضي عنه هذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره وأن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح ، و كانت أبرز بنودها: إعلان تنحي صالح ونقل صلاحياته إلى نائبه،[2] مع إصدار قانون الحصانة للرئيس المتنحي من الملاحقة القضائية، بالإضافة إلى تشكيل حكومة وفاق وطني مناصفة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، على أن ترأسها شخصية

---

[1]– إسلام احمد حسن، **الشرق الأوسط: أطراف الصراع في اليمن الحسابات المرتبكة**، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://fekr-online.com/index.php

[2]– صباح كزيز، "**السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010– 2014**"، رسالة ماجستير في تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ،(قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015)،ص 122.

معارضة، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، يُنتخب فيها رئيسا توافقيا لمدة عامين فقط، وصياغة دستور جديد للبلاد والاستفتاء عليه.[1]

وفي فيفري 2012 تولى الرئيس عبد ربه منصور هادي رئاسة الجمهورية اليمنية في انتخابات كان فيها المرشح الوحيد، وبموجب اتفاقية الانتقال السياسي، عقد مؤتمر الحوار الوطني، في مارس 2013، واستمر عدة أشهر، وذلك بمشاركة الأطراف اليمنية السياسية المختلفة. وهم حزب المؤتمر الحاكم وحلفاؤه، والحراك الجنوبي وحزب الإصلاح والحزب الاشتراكي بنسب أقل، بينما كان نصيب الحوثيين الأقل بـ 35 مشاركا.[2]

وبالتوازي مع محاولة إيجاد حل سياسي، بدأ التمدد الحوثي على الأراضي اليمنية حيث سيطرت جماعة الحوثي على عدة محافظات ومحاصرة العاصمة صنعاء، ومن ثم أصبح لهذه الجماعة القدرة على فرض سيطرتها على الساحة السياسية بالسلاح ما أسفر عن توقيع اتفاق "السلم والشراكة"، في محاولة لتسوية الأزمة. وتضمن الاتفاق تعيين حكومة كفاءات، وتعيين الرئيس هادي، مستشارين سياسيين، من جماعة الحوثي والحراك الجنوبي، وتحقيق توافق على دستور جديد، إضافة إلى تنفيذ نتائج الحوار الوطني.[3]

ولم يكن هذا الاتفاق لم ينجح ، حيث استمر حصار الحوثيين للعاصمة، وانتهى إلى السيطرة عليها ومحاصرة القصر الرئاسي، واقتحامه، وتبع ذلك استقالة عبد ربه منصور، ورئيس وزراء حكومته خالد بحاح. وقد أتى تطور الصراع نتيجة لعامل حاسم وهو تحالف الحوثيين مع نظام "علي عبدالله صالح" وقواعد حزب المؤتمر التي لازالت تحت إمرة صالح، حيث استغل الأخير الاضطرابات الأمنية والسياسية. ويرى البعض أنه قام بذلك "انتقاما" من حلفاءه السابقين وهم قبيلة آل الأحمر واللواء علي محسن وكذلك حزب التجمع للإصلاح. ونتيجة بعض الضغوط الخارجية وتحديدا من السعودية تراجع عبد ربه منصور عن استقالته وانتقل من صنعاء إلى عدن. ومع جموح سيطرة

[1]– اسلام احمد حسن،مرجع سابق.

[2]– إسلام احمد حسن، مرجع سابق.

[3] – نفس المرجع.

الحوثيين في اليمن وصلوا إلى عدن وقاموا بضرب القصر الرئاسي وأسر قائد الجيش اليمني، وامتد النطاق الجغرافي لسيطرة الحوثيين ليصل إلى منطقة باب المندب المطلة على شواطئ مضيق باب المندب الإستراتيجي وهو الأمر الذي دعا السعودية إلى تشكيل تحالف مكون من 10 دول لضرب بعض القواعد الحوثية في اليمن خشية من توسع التهديد الحوثي ليشمل الحدود السعودية إضافة إلى سيطرتهم على جزيرة "ميون" الواقعة على مدخل المضيق.[1]

ثانيا/ أسباب تأزم الأوضاع في اليمن:

* **يعاني من انقسام وهشاشة المؤسسات، وبشكل خاص المؤسسة العسكرية والأمنية** ، حيث يعاني الجيش اليمني وجود ولاءات متعددة، ويتوزع على بعض مراكز قوى عسكرية وقبلية في الشمال، أهمها في الوقت الراهن الرئيس السابق علي عبد الله صالح ونجله أحمد، وجماعة الحوثي التي تمكنت مؤخرا من اختراق مؤسسة الجيش والأمن وشراء الولاءات وامتلاك نفوذ لا يقل عن نفوذ صالح، فضلا عن وجود بعض القيادات العسكرية التي أعلنت انحيازها مؤخرا للرئيس عبد ربه منصور هادي في صراعه مع الحوثيين.[2]

* **التعثر الواضح لمسار التحول الديمقراطي في اليمن كما في بقية دول الحراك العربي بسبب اللااستقرار السياسي واحتدام الصراع على السلطة**، نتيجة لبنيته الاجتماعية القبائلية والسياسية التسلطية من ناحية، وغياب الثقافة الديمقراطية من ناحية أخرى و فشل الإدارة السياسية، وعدم الاستقرار السياسي، نتيجة غياب التوافق الوطني. فقد عانى المجتمع اليمني من سيطرة القيم والتقاليد القبلية التي وقفت بالضد من بلورة وإرساء مؤسسات سياسية وإدارية واجتماعية يمكن أن توفر الضمانات والمقومات الأساسية للسلطة لكي تقوم بدورها في تحقيق الاستقرار في المجتمع، وبناء

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- **الأزمة اليمنية..الأبعاد والتداعيات الإستراتيجية المحتملة**، درع الوطن مجلة عسكرية وإستراتيجية ،الإمارات العربية المتحدة،متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.nationshield.ae/home/details/files

دولة ذات مقومات سياسية ووظيفية وبنيوية تعمل على المحافظة على كيان المجتمع، وتعمل على بنائه وتفهمه ضمن إطار الوطن الواحد المتماسك، فضلا عن وجود نظام سلطوي استمر لأكثر من ثلاثين عام وممارسته لسياسات تسلطية أسهمت في تركيز السلطة بيد النظام، وعملت على تغييب الديمقراطية، ونتيجة لذلك أخذت التظاهرات والاحتجاجات الشعبية تنطلق في أرجاء اليمن لتطالب بالحد من الفقر والبطالة وتحقيق الإصلاح السياسي عبر إجهاض سيناريو التوريث[1]، وسرعان ما واجه الرئيس علي عبد الله صالح احتجاجات شديدة من قبل قوى معارضة أساسية في اليمن.[2] ليحتدم الصراع بعد ذلك على السلطة بين الرئيس عبد ربه منصور هادي، وبين الحوثيين الذين سيطروا على العاصمة صنعاء، وشكلوا سلطة موازية بعد الإعلان الدستوري الذي أصدروه في فيفري 2015، وحلوا من خلاله البرلمان اليمني، وأعلنوا تشكيل مجلس رئاسي مؤقت بديل، وهو الإعلان الذي يمثل خطوة فاصلة ويضع اليمن أمام تحديات خطيرة، خاصة أن العديد من القوى السياسية، والقبائل اليمنية السنية ترفض الخضوع لسلطة الحوثيين، ما ينذر بمواجهات محتملة بين الحوثيين والقبائل السنية في المحافظات الجنوبية.[3]

* **إشكالية تدني الأوضاع الاقتصادية والتنموية لليمن**، فالوضع الاقتصادي قد يكون إما عاملا محفزا للاستقرار السياسي وأما غيابه، فاستمرار حالة التدهور الاقتصادي و سوء الإدارة و التوزيع للموارد الاقتصادية في الدولة وتأخر في معالجة تلك الأزمات و أيجاد حلول لها و دون حدوث إصلاح اقتصادي حقيقي و ملموس عندها

---

[1]– سعد علي حسين التميمي ، عادل ياسر ناصر، "**التحولات السياسية في العالم العربي وتحديات الاستقرار الداخلي: قراءة في النموذج اليمني**"، من أعمال الملتقى الدولي: **التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي**، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان الأردن، بتاريخ 10–11جوان 2013، ص17.

[2]– أحمد أمين الشجاع ،**بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع**، صنعاء: مركز البحوث والدراسات،2012،ص7 .

– **الأزمة اليمنية..الأبعاد والتداعيات الإستراتيجية المحتملة**، درع الوطن مجلة عسكرية [3] وإستراتيجية،مرجع سابق.

يتحول الاقتصاد إلى عامل للاستقرار السياسي فعجز الحكومات عن إشباع وكفاية الرغبات والاحتياجات الأساسية للمواطنين (من سكن وتعليم وعمل وحريات) قد يتسبب في تهديد كيان الدولة ذاته[1]، حيث يعاني عدد كبير من اليمنيين الإحباط من الحكومة بسبب اتّساع رقعة الفساد وتردي الخدمات الأساس وتدهور الأمن، وارتفاع نسبة الفقر إلى 54.5 في المئة من السكان، وزيادة البطالة التي طالت 60 في المئة من الشباب[2].وقد أكد برنامج الأغذية التابع للأمم المتحدة، أن نحو نصف الشعب اليمني يعاني من الجوع، وأشار البرنامج إلى أن أكثر من عشرة ملايين من سكان اليمن البالغ عددهم نحو 25 مليونا، يعانون إما من نقص شديد في الأمن الغذائي . فاليمن يصنف على أنه من أفقر دول العالم، ويعيش فترة انتقال سياسي صعبة منذ الإطاحة بالرئيس السابق علي عبد الله صالح في فيفري 2012 بعد عام من الاحتجاجات الدامية ضد حكمه الذي استمر 33 عاما،[3] كما زاد التردي الأمني وانتشار الجماعات الإرهابية من تدهور الوضع الاقتصادي، حيث تعرضت خطوط أنابيب النفط والغاز لهجمات متعددة .

* **تصاعد التوتر الطائفي والمذهبي وتزايد النزعات الانفصالية في اليمن:** حيث لا يمكن فصل تصاعد المطالب الانفصالية للحراك الجنوبي في اليمن الآونة الأخيرة بمعزل عن تطورات المشهد الداخلي السياسي والأمني، وخاصة بعد نجاح الحوثيين في السيطرة على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، الأمر الذي يثير مخاوف متزايدة في ضوء هده المستجدات والتحالفات القائمة من أن تسير التطورات في اتجاه

---

[1]–أبو الحسن بشير عمر، **دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطى فى دول الربيع العربى و اشكالياته فى ظل المتغيرات الحالية**، الحوارالمتمدن، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=431302

[2]– جمال محمد، **تردي الاقتصاد اليمني أبرز أسباب الأزمة السياسية**، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alhayat.com/Articles/4270121

[3]– صباح كزيز، مرجع سابق،ص124.

التمكين للمشاريع الخاصة العائلية والطائفية، على حساب المشروع الوطني العام في إقامة دولة مدنية تشاركية عادلة تستوعب الجميع وتحترم حقوق وحريات المواطنين.[1]

ثالثا/ الأطراف الداخلية والخارجية التي تحرّك الأزمة اليمنية :

1-الأطراف الداخلية المتصارعة في اليمن ، وتتمثل في:

أ-**جماعة الحوثيين** : الحديث عن جماعة الحوثي تلتقي فيه عوامل الدين والتاريخ والجغرافيا[2]، إذ تعرف جماعة الحوثيين بمسمى " أنصار الله" وتنتمي إلى المذهب الزيدي الشيعي والذين يمثل قرابة ثلث سكان اليمن، وتتكون جماعة الحوثي، والتي هي أحد أطراف الصراع، من تحالفات متجانسة مع بعضها تتمثل في العقائديين الزيديين واللجان الشعبية الموالية لعبد الملك الحوثي، من جهة والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح المتمثلة في الحرس الجمهوري والعديد من مكونات القوات الخاصة الأمن المركزي سابقا(من جهة أخرى، وقوى تقليدية قبلية موالية في نهاية المطاف للرئيس السابق صالح أو لعبد الملك الحوثي، يتكون تحالف هذه القوى في غالبيته من مراكز القوى في شمال الشمال اليمني، وذلك يعزز شعور الحركة الانفصالية في الجنوب لتطلق على مسلحي الجماعة تسمية " قوى الاحتلال الشمالي"، كما أن تقديم جماعة الحوثيين كجماعة شيعية قد فتح الباب على مصراعيه لمختلف الصراعات الطائفية والجغرافية، حتى الهامدة منها، لتطفوا للسطح في جميع أنحاء البلاد.[3] فمنذ عام 2004 دخلت الحكومة اليمنية في صراع أهلي متقطع لا يمكن الانتصار فيه عسكريا ضد الحوثيين، و كان للحرب ثمن باهظ ، حيث أسفرت عن أزمة إنسانية واسعة، وتدمير بنى تحتية مدنية كبيرة للبلاد.[4]

---

[1]- الدفاع الوطن، مجلة عسكرية وإستراتيجية ، مرجع سابق.

[2]- مجموعة باحثين ، **الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الراهنة** ، صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث ،2008، ص13.

[3]- سماء الهمداني وآخرون ، **أدوار اللاعبين المحليين في الحروب الدائرة في اليمن** ، صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية ، 2015، ص3.

[4]- كريستوفر بوتشيك، "**اليمن على شفا الهاوية**"، واشنطن : مؤسسة كارينغي، ابريل 2010،ص07.

ب-المقاومة الشعبية: من جهة أخرى، يتمثل الطرف المقابل لتحالف الحوثي/صالح بالمقاومة الشعبية- والتي تتكون من جماعات متنوعة من القوى وذلك في ظل غياب الحكومة المركزية في صنعاء والانهيار الكلي لمؤسسات الدولة. و أدى الدعم المالي والعسكري السخي من قبل التحالف التي تقوده المملكة العربية السعودية لالتحام هذه القوى المقاومة مؤقتا، رغم تباين أهدافها ودوافعها لمواجهة الحوثيين، إلا أن وجود خصم مشترك قلل من ظهور انقسامات معمقة في الأيديولوجية والأهداف في أوساط هذه الجماعات للعلن. وفي حقيقة الأمر، وبالرغم من مناهضة المقاومة الشعبية للحوثيين، إلا أن أحد القواسم المشركة التي تجمع بين مكونات المقاومة الشعبية جميعها هو أن لا أحد منها يتعامل مع عودة الرئيس هادي إلى السلطة كأولوية بالنسبة له.[1]

2-الأطراف الخارجية:

وتتمثل في طرفين أساسيين وهما السعودية وإيران، حيث يعتبر الوجود الإيراني في اليمن بمثابة تطويق لعدوها التقليدي (السعودية) من خلال محاصرتها من كل النواحي، ومن وجهة نظر السعودية أن إيران تسعى إلى السيطرة على جنوب الجزيرة العربية لما لها من أهمية إستراتيجية كبرى، ولهذا أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بيانًا يعتبرون فيه ما يجري في اليمن بمثابة انقلاب على السلطة الشرعية، كما حاولت تلك الدول السيطرة على مجريات الأمور في اليمن، ولكنها وقفت عاجزة أمام قوة الحوثيين المتنامية بحكم الدعم الإيراني. حيث ترى السعودية ودول الخليج أن إيران تريد التأثير على توازنات القوى الإقليمية حتى تظهر بوجه القوة الإقليمية القوية في المنطقة والمحركة لمجرياتها، ولكن ليس من خلال قوة السلاح بل من خلال اللعب على الوتر الطائفي لتحريك القوى الشيعية في المنطقة. الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى تصاعد التوتر الطائفي والمذهبي في المنطقة العربية بين الطائفتين السنية والشيعية.[2]

---

[1]-سماء الهمداني وآخرون ، مرجع سابق، ص3- 4.

[2]- إبراهيم منشاوي، **سيناريوهات مستقبلية :الأزمة اليمنية وتداعياتها المستقبلية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، متوفر على الرابط الالكتروني:

المحور الثاني / جهود الجزائر في حل الأزمة اليمنية

أولا/ الموقف الجزائري حيال الأزمة في اليمن:

يمكن تلخيص الموقف الجزائري في ثلاثة نقاط رئيسية:

1-أظهرت الجزائر تضامنها الكامل مع الشعب اليمني الشقيق في هذه المرحلة من التطورات العصيبة والفارقة من تاريخه واعتبرت أن التصعيد في المواقف المتشددة والمواجهات لا يساهم في حل الأزمة، بل يؤدي إلى تفاقمها وزيادة معاناة الشعب اليمني الشقيق.[1]

2-عارضت الحكومة الجزائرية عمليات "عاصفة الحزم" العسكرية الجوية التي تقودها السعودية ودول الخليج العربي ضد معاقل جماعة الحوثي باليمن، وعبّرت عن قلقها البالغ من التطورات الخطيرة في هذا البلد معربة عن أملها في أن "يقوم جميع الأطراف بالتغلب على الخلافات وحل الأزمة الحالية من خلال الحوار السياسي لإعادة الاستقرار الوطني والنظام بأسرع ما يمكن وفي هذا السياق أكد وزير الشؤون الخارجية (رمطان لعمامرة) أن الجزائر" تتابع بانشغال شديد وقلق عميق التطورات والمستجدات الخطيرة في اليمن الشقيق جراء تصعيد المواقف بما قد يؤدي إلى إجهاض العملية السياسية وزيادة حالة الانقسامات وأعمال العنف وانتشار الإرهاب بشكل يهدد أمن واستقرار ووحدة اليمن الشقيق[2].

3-رفض الجزائر أن تتدخل في اليمن ولا أن تقدم دعما لوجيستيا، ويأتي هذا الموقف انطلاقا احترامها لمبدئها الدستوري الذي ينص على عدم تدخل الجيش الجزائري خارج أراضيه، ولا حتى تقديم الدعم اللوجيستي لأي تدخل كان،[3]. حيث نجد المادة 26 أوردت : "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية".

---

http://www.acrseg.org/36614

[1]- بهاء الدين م، **الجزائر ترفض التدخل العسكري في اليمن**، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://www.djazairess.com/elbilad/234678

[2] - نفس المرجع.

[3] - المرجع نفسه.

بالتالي الموقف الجزائري يأتي من منطلق عقيدتها العسكرية، وهي التي تجعل الجزائر تمتنع حتى الآن من إشراك قواتها العسكرية خارج الحدود. إلا أنه في الحالة المالية تعرضت لضغوط دولية كثيرة لإشراكها في العمليات العسكرية في شمال مالي عام 2015 وامتنعت، غير أنها وافقت على هذا التدخل الذي قادته فرنسا بعد ضغط دولي كبير، وعموما فإن الجزائر تتحفظ على استعمال القوة العسكرية لحل النزاعات الدولية، وتجسد ذلك في مرات كثيرة في العالم العربي، مثل رفضها لحرب الخليج الثانية وغزو العراق والضربات العسكرية الدولية في ليبيا، ورفضها الدائم لاستعمال القوة العسكرية ضد نظام الأسد في سورية.[1]

ثانيا/ مبادرة حل الأزمة اليمنية

في إطار جهودها لحل الأزمة اليمنية أجرت الجزائر اتصالات سياسية مع كل من السعودية و إيران، بغية وقف العمليات المسلحة، وضمان عودة كل الأطراف اليمنية إلى مواقعها وإلى طاولة الحوار، للتوصل حل سلمي يعيد زمام الأمور إلى يد مؤسسات الدولة اليمنية، حيث أعلنت الجزائر عن مبادرة سياسية لحل الأزمة اليمنية[2] في مارس 2015 حيث اقترح وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة المبادرة على نظيريه المصري سامح شكري والسعودي سعود الفيصل في مؤتمر شرم الشيخ، بينما أبلغ العراق وإيران و الحوثيين عبر قنوات دبلوماسية، وطلبت موافقة السعودية ومصر عليها، على أن تسعى الجزائر لدى أطراف يمنية داخلية ودول مؤثرة لإقناع الحوثيين بمشروع إيقاف النار، وتضمن مشروع المبادرة ثلاث بنود:

*انسحاب الحوثيين من العاصمة صنعا

*عودة البرلمان اليمني الذي تم حله بالإعلان الدستوري الحوثي

---

[1]– سعيد الصديقي، **الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ**، الدوحة مركز الجزيرة، ابريل 2015،ص3.

[2]– يقين حسام الدين، **مبادرة الجزائر اليمنية: محاولة في الوقت الضائع**،متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.alaraby.co.uk/politics

* إعطاء ضمانات أمنية وسياسية للحوثيين وحلفائهم في اليمن

غير أن المبادرة الجزائرية اصطدمت باعتراض سعودي، حيث طلبت السعودية بتعديل المبادرة الجزائرية وإضافة شرط دخول قوات عربية إلى العاصمة اليمنية "وهو ما يؤدي إلى إسقاط المبادرة كليا.[1]

بعدها أعلنت الجزائر عن مبادرة جديدة لحل الأزمة اليمنية تدعمها سلطنة عمان بشكل كامل في أوت 2015 وأهم بنودها:

-وقف فوري للعمليات المسلحة وإنهاء مظاهر الاقتتال.

-انسحاب الحوثيين وقوات صالح من جميع المدن.

-إلزام الحوثيين وصالح بإعادة العتاد العسكري للجيش الوطني والتعجيل بعودة السلطة الشرعية إلى المؤسسات الدستورية في اليمن، وعلى رأسها رئاسة الجمهورية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي.

-التحضير لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب وقت.

-التوافق على حكومة جديدة تضم مختلف المكونات السياسية والاجتماعية للشعب اليمني وأحزابه.

- أن تتحول جماعة الحوثي إلى حزب سياسي، يشارك في الحياة السياسية بطرق شرعية ويحترم المؤسسات الجمهورية[2].

على الرغم من أن الاحتمالات الضئيلة للنجاح، تتحرك الجزائر لطرح مبادرة سياسية تتوجه إلى أطراف الأزمة في اليمن، وإلى السعودية وإيران، للبحث في آليات إعادة الاستقرار في اليمن، ووقف عمليات "عاصفة الحزم" مقابل عودة كل الأطراف إلى طاولة الحوار، تحت إدارة أممية وبرعاية الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي. كما نلاحظ أن المبادرة الجزائرية ركزت على وقف "عاصفة الحزم"، وانسحاب المليشيات

---

[1] **الجزائر قدمت مبادرة للجامعة العربية لوقف الحرب في اليمن**، متوفر على الرابط الالكتروني: http://bit.ly/1SyEZKY

[2] – **الجزائر تقدم مبادرة جديدة تتضمن 8 بنود لإنهاء الصراع في اليمن (البنود)**، شبكة الطيف، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.al-teef.net/?p=27940

الحوثية من عدن والعاصمة صنعاء، وخروج المسلحين من المدن، وعودة المؤسسات الرسمية اليمنية بما فيها الرئاسة والحكومة إلى العمل، وبدء حوار جدي بين كل الأطراف للتوصل إلى مخرجات جدية للحوار الوطني . [1]

فالمبادرة الجزائرية تتأسس على دعوة كافة الفرقاء اليمنيين للتحلي بالحكمة وتغليب لغة العقل والحوار وفق مرجعياته والجهود الأممية، والتي تبقى السبيل الوحيد لإيجاد حل سياسي توافقي يمكن من تحقيق المصالحة الوطنية بين جميع مكونات الشعب اليمني الواحد ويحفظ وحدته وسيادته وسلامة أراضيه ويعزز من تماسك نسيجه المجتمعي، والاحتكام إلى إرادة الشعب اليمني مع احترام الشرعية المؤسساتية اليمنية والشرعية الدولية"، وهذا ما عبره عنه وزير الخارجية لعمامرة " أن الجزائر تسعى إلى حلحلة الأزمة اليمنية بشكل سلمي، وتحقيق المصالحة الوطنية والحوار بين كل الأطراف اليمنية، مشيرا إلى أن الجزائر "تؤمن بالحلول السلمية والسياسية للأزمات التي تشهدها العديد من البلدان العربية والأفريقية". [2]

كما حظيت هذه المبادرة السياسية بتجاوب دولي من خلال انضمام ممثلين للاتحاد الأوربي ودبلوماسيين أمريكيين إلى مسار المفاوضات، بعد أيام فقط من إعلان الجزائر المشترك مع سلطنة عمان عن تفعيل مبادرة الحل السلمي في اليمن.[3] غير أن وجود تحفظات لحزب صالح بشأن المجلس الرئاسي الذي تعتزم جماعة الحوثي تشكيله، مشيرا إلى أن المؤتمر يطالب بأن يكون لتشكيل المجلس الرئاسي مرجعية شرعية ودستورية أي لا بد أن يحظى قرار تشكيله بموافقة من مجلس النواب (الذي حله الحوثيون في فيفري الماضي) حتى لا تكون القضية مغامرة غير محسوبة" أثر على نجاح هذه المبادرة، خاصة مع تمسك الجزائر المدعومة من سلطنة عمان، بإشراك كافة

---

[1] – يقين حسام الدين،مرجع سابق.

[2] – نفس المرجع.

[3] **عمان الجزائر.. مبادرات لحل الأزمة اليمنية**، متوفر على الرابط الالكتروني: http://bit.ly/26hwqlv

الفاعلين في أي حلول للأزمة في اليمن دون إقصاء أي طرف باعتبار أن "مفاتيح حل الأزمة هي بيد اليمنيين دون سواهم".[1]

وفي إطار الوساطة الجزائرية المتواصلة لوقف الحرب في اليمن اقترحت الجزائر مبادرة دولية لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في اليمن بمطالبة طرفي الأزمة بوضع مشرفين من منظمة الأمم المتحدة على ميناء يتفق طرفا الحرب عليه، في إشارة إلى التحالف الذي تقوده السعودية من جهة، والحوثيون وأنصار الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح من جهة أخرى. ويهدف هذا الاقتراح إلى التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية التي تعيشها البلاد، حيث يقضي الاقتراح بإخضاع ميناء يمني واحد يتفق الطرفان بشأنه لإشراف أممي، ويخصص الميناء لنقل السلع الأساسية إلى اليمن من أجل وقف تدهور الوضع الإنساني، وقد قامت الخارجية الجزائرية بإبلاغ المسؤولين في السعودية بمضمون المبادرة الجزائرية، قبل ساعات من إقرار الهدنة الإنسانية، وكذلك تم إبلاغ دول كبرى .[2]

المحور الثالث / تأثير سياسة الجزائر تجاه الأزمة اليمنية على علاقاتها مع إيران و السعودية

تحاول الجزائر من خلال سياستها تجاه اليمن أن لا تخسر دولتين مهمتين مثل: إيران والسعودية، لترجح خيار التوازن ولعب دور الوساطة والبحث عن الحلول السياسية في الأزمة اليمنية وفي غيرها كذلك، وأن تسعى للتقريب بين وجهات النظر الإيرانية والسعودية. إلا أن دور الوساطة تكتنفه صعوبة في كون الملف اليمني بامتداداته يتجاوز حدود وصفه بالصراع الداخلي فقط، وهو يعيد طرح كل الملفات العالقة بين إيران والسعودية إلى ساحة النقاش والفعل العسكري والدبلوماسي، ومنها الملف السوري.

حيث تحاول الجزائر إحداث نوع من التوازن بين التزاماتها مع إيران، وهي التزامات نشأت بفعل العديد من محطات التقارب الدبلوماسي، والبحث عن حلول سياسية لا

[1] **الجزائر تقدم مبادرة جديدة تتضمن 8 بنود لإنهاء الصراع في اليمن (البنود)**، مرجع سابق.

[2] **الجزائر تقترح وضع ميناء اتفاقي بين الفرقاء في اليمن**، متوفر على الرابط الالكتروني: http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/23959.html

تكون فيها ضمن موقع معاكس تمامًا لتوجه السعودية. لكن الحفاظ على هذا التوازن يشكِّل تحديا صعبا سيكون مطروحا بشكل متزايد على الدبلوماسية الجزائرية. [1]

1- **بالنسبة لايران:** الإيرانيون تحركوا مباشرة عقب عاصفة الحزم صوب الدول التي اتخذت موقفا واضحا برفض الحملة العسكرية في اليمن، وكانت الجزائر محطة بارزة في هذه المرحلة؛ حيث وصل مبعوث الرئيس الإيراني إلى الجزائر، مرتضى سرمدي يوم 7 أفريل 2015، وتحدث عن دور جزائري للوساطة بين طهران وقوى التحالف التي تقودها السعودية. وقد مثل تواجده بالجزائر فرصة لتصريف عدد من المواقف السياسية؛ حيث ذكر المسؤول الإيراني في لقاء مع الصحافة بمقر السفارة الإيرانية أنه "ليس هنالك مانع من الحوار مع السعودية، وأظهر "ارتياحا بالغا للموقف الجزائري حيال الأزمة اليمنية بعدم مسايرة الموقف السعودي ."وضمن هذا الأفق تحركت الدبلوماسية الجزائرية وعرضت "استضافة أطراف الصراع للحوار بالجزائر"، [2]وقد تأكدت العلاقات الجزائرية-الإيرانية في مناسبات أخرى مثل رفضها التدخل العسكري الدولي في سوريا، وبالتالي التقارب الجزائري الإيراني الحالي بسبب ملف سوريا، وكذلك حول انخفاض أسعار النفط ، بالإضافة إلى الموقف الجزائري المتحفظ من عاصفة الحزم. وقد كان للجزائر دوما علاقات جيدة مع إيران بعد الثورة التي قادها الخميني عام 1979 ، عكس المغرب الذي كانت له علاقة جيدة مع إيران الشاه الذي استُقبِل في المغرب بعد الإطاحة به، بينما لم يكتف الملك الراحل الحسن الثاني بمعارضة إيران بعد الثورة، بل وصل به الحد إلى تكفير الخميني رسميا. [3]

2-بالنسبة للسعودية: عرفت الجزائر في الساحة السياسية العربية بمواقفها الحيادية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، من ذلك موقفها من الحراك العربي رغم توجسها من امتداد هذا الحراك لا سيما بعد صعود تيار الإسلام السياسي في كل

---

[1] كمال لقصير ، **الجزائر والسعودية حسابات سياسية متباينة في سياق إقليمي معقد**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،ابريل 2015،ص3-4.

[2] - نفس المرجع ،ص3

[3] - سعيد الصديقي،مرجع سابق ، ص4.

من تونس وليبيا ومصر، ولعل موقف الجزائر من إدارة الأزمة اليمنية وعدم انضمامها لعاصفة الحزم (رغم أن التصريحات السياسية الرسمية الجزائرية تعترف بشرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي) خلق نوعا من التباعد مع دول الخليج، فالجزائر التي ترفع شعار "حل الأزمات يكون من الداخل" تختلف في توجهها الدبلوماسي جذريا مع حلول دول مجلس التعاون العسكرية الطابع.[1]

حيث أظهرت عاصفة الحزم التي تقودها السعودية في اليمن الاختلاف في الرؤية بين الجزائر والسعودية حيال هذه الأزمة، حيث تعتبر السعودية أن التحرك الإيراني و الموقف الجزائري يزيد من توتر العلاقة الجزائرية–السعودية، ويفسر من وجهة نظر المملكة السعودية على أنه إضعاف لتماسك التحالف العربي الذي تقوده السعودية، أمام الإستراتيجية الإيرانية الساعية لفكه. خصوصا أن الجزائر هي إحدى ركائز العمل العربي بالنظر لمكانتها العسكرية والسياسية، تضع نفسها أقرب للموقف الإيراني، وعلى مسافة من التوجه الخليجي للتعامل مع الأزمة اليمنية. وهو الموقف الذي يصعب على السعودية تقبله لأن محصلته الاستراتيجية تتعارض مع أهداف التحالف الذي تقوده في اليمن، وربما في مناطق أخرى قادمة تمثل امتدادا للنفوذ الإيراني؛ مما يشير إلى أن مستقبل العلاقة بين الجزائر والسعودية سيخضع لاختبارات أخرى صعبة في غير الملف اليمني، وعلى رأسها سوريا بالنظر إلى عوامل التقارب الجزائري–الإيراني المعلن.فالسلوك الخارجي الجزائري كان انطلاقا من بالعقيدة العسكرية للجيش الجزائري التي تؤكد على أن الجيش لا يحارب خارج الحدود، بالإضافة إلى عدم نشر الوحدات القتالية خارج الحدود، والمعايير والقيم التي تؤكد عليها الدولة الجزائرية في دعم الشرعية في كل بلد؛ بينما تعتبر السعودية أن قضية الشرعية السياسية في الحالة اليمنية مسألة واضحة عربيا ودوليا خصوصا مع قرار مجلس الأمن الأخير (رقم 2216) والعقوبات التي فرضت على الحوثيين وعلي عبد الله صالح[2]. ليصرح بعد ذلك سفير المملكة العربية السعودية بالرباط عبد العزيز الخوجة، أن بلاده تدعم الوحدة الترابية للمغرب و

[1] **الجزائر ودول الخليج العربي: اختلافات كبرى ودبلوماسية ناجحة**، متوفر على الرابط الالكتروني: http://bit.ly/1SeBTJT

[2]– كمال القصير ،مرجع سابق،ص 4.

المقصود به ضم الصحراء الغربية إلى المغرب،حيث تأتي التصريحات في وقت يجري فيه توتر غير معلن في العلاقات السعودية الجزائرية، على خلفية موقف السلطات الجزائرية المتحفظ على الحرب التي تقوم بها المملكة ضد الحوثيين في اليمن، وكذا رفض الجزائر مؤخراً تصنيف حزب الله منظمة إرهابية، التي أكدت على أن هذه الحركة مكون من مكونات المعادلة السياسية في لبنان، و أن القضية تعتبر شأنا داخليا لبنانيا.[1]

الخاتمة:

بعد معالجتنا للموضوع ، تم التوصل إلى النتائج التالية :

– ركزت الجزائر في سياستها الخارجية على التسويات ذات الطابع السلمي متجنبة الدخول في صراعات عسكرية قد تفرض تداعيات سلبية. فالمساعي الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة اليمنية تظهر مدى توسع دائرة تحركاتها الإقليمية، بل ومحاولتها لعب دور مؤثر في القضايا العربية، رغم اختلاف طبيعة مواقفها مع معظم الدول العربية تجاهها، وهذا لا يدل فقط على ثبات المبادئ التي ترتكز عليها سياستها الخارجية وإنما يدل أيضا على محاولة دعم و تأكيد صحة مواقفها الرافضة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، مع ذلك تبقى احتمالات نجاح الدبلوماسية الجزائرية في إقناع أطراف الأزمة بتبني مبادراتها لوقف الحرب في اليمن ضئيلة جدا.

– رفض الجزائر الدخول في هذا التحالف كونه تحالف شكلي عبارة عن تحالف سياسي أكثر منه عسكري، كما أن هذا التحالف وهو تحالف مبني على الطائفية، يعمق من الحرب الطائفية ولا يساعد على احتواء المشكلة، إضافة أن هذا الى أنه جزء من الصراع الجيوسياسي في المنطقة بين المملكة العربية السعودية وإيران، ولهذا تفضل الجزائر البقاء خارج الصراع

قائمة المراجع:

[1]– **تصريحات سفير السعودية في الرباط بشأن دعم «الوحدة الترابية للمغرب» تثير تساؤلات في الجزائر**، **القدس العربي**، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alquds.co.uk/?p=496774

I. الكتب:

1.الشجاع أحمد أمين، **بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع**، صنعاء: مركز البحوث والدراسات،.2012

2.مجموعة باحثين ، **الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الراهنة**، صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث ،2008.

II. الدراسات المنشورة:

3.الصديقي سعيد، **الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ**، الدوحة مركز الجزيرة، افريل 2015.

4.الهمداني سماء وآخرون ، "**أدوار اللاعبين المحليين في الحروب الدائرة في اليمن** "،صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية ، .2015

5.بوتشيك كريستوفر، "**اليمن على شفا الهاوية**"، واشنطن : مؤسسة كارينغي، ابريل 2010.

6.لقصير كمال، **الجزائر والسعودية حسابات سياسية متباينة في سياق إقليمي معقد**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،ابريل 2015.

III. المذكرات و الأطروحات:

1.كزيز صباح ، "**السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010-2014**"، رسالة ماجستير في تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ،(قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015).

IV. الملتقيات العلمية

1. التميمي سعد علي حسين ، عادل ياسر ناصر، "**التحولات السياسية في العالم العربي وتحديات الاستقرار الداخلي: قراءة في النموذج اليمني**"، من أعمال الملتقى الدولي: **التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع**

العربي، للجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان الأردن، بتاريخ 10-11جوان 2013.

V. مواقع

الانترنت:

1. أبو الحسن بشير عمر، **دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و اشكالياته في ظل المتغيرات الحالية**، الحوار المتمدن، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=431302

2.الأزمة اليمنية..الأبعاد والتداعيات الإستراتيجية المحتملة، درع الوطن مجلة عسكرية وإستراتيجية ،الإمارات العربية المتحدة،متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.nationshield.ae/home/details/files

3.إسلام احمد حسن، **الشرق الأوسط: أطراف الصراع في اليمن الحسابات المرتبكة**، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://fekr-online.com/index.php

4.إبراهيم منشاوي، **سيناريوهات مستقبلية :الأزمة اليمنية وتداعياتها المستقبلية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.acrseg.org/36614

5.بهاء الدين، **الجزائر ترفض التدخل العسكري في اليمن**، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://www.djazairess.com/elbilad/234678

6.محمد جمال ، **تردي الاقتصاد اليمني ابرز أسباب الأزمة السياسية**، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alhayat.com/Articles/4270121

7.يقين حسام الدين، **مبادرة الجزائر اليمنية: محاولة في الوقت الضائع**،متوفر على الرابط الالكتروني:
https://www.alaraby.co.uk/politics

8.**الجزائر قدمت مبادرة للجامعة العربية لوقف الحرب في اليمن**، متوفر على الرابط الالكتروني: http://bit.ly/1SyEZKY

9.الجزائر تقدم مبادرة جديدة تتضمن 8 بنود لإنهاء الصراع في اليمن (البنود)، شبكة الطيف، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.al-teef.net/?p=27940

10.الجزائر تقترح وضع ميناء اتفاقي بين الفرقاء في اليمن، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/23959.html

11.الجزائر ودول الخليج العربي: اختلافات كبرى ودبلوماسية ناجحة، متوفر على الرابط الالكتروني: **http://bit.ly/1SeBTJT**

12.عمان الجزائر.. مبادرات لحل الأزمة اليمنية، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://bit.ly/26hwqlv

13. **تصريحات سفير السعودية في الرباط بشأن دعم «الوحدة الترابية للمغرب» تثير تساؤلات في الجزائر، القدس العربي**، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alquds.co.uk/?p=496774